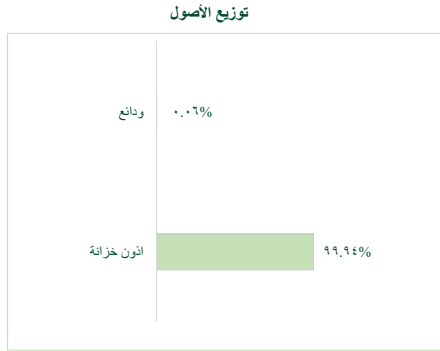


محفظة الصندوق



أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢١	٩,٦٨%
العائد منذ بداية العام	٩,٦٨%
٢٠٢٠	١٠,٨٨%
٢٠١٩	١٤,١٤%
منذ ٥ سنوات	١٣,٠٥%
منذ الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس:	١٦,١٣%
٠١-٢٠١٧-٢٠١٧	١١,٤٢%
منذ التأسيس	١١,٤٢%

التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في أون الخزنة وسندات الخزنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع.
- الحد الأقصى لهذه أي استثمار من استثمارات الصندوق ثلاثة عشر شهراً والمتوسط المرجح لمدة الصندوق لا يتعدى ١٥٠ يوم.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة يومية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة يوميا
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ٣٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق مفتوح
تاريخ التأسيس	مارس-٢٠١٢
سعر الوثيقة	٢٦٧,٠٩١ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٠,٠٠٠ ج.م.
المدة	١٠,٦٧٣ أيام
حجم الصندوق	٨٧٢,٦٦ مليون ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	THARWAA EY

مدير الاستثمار

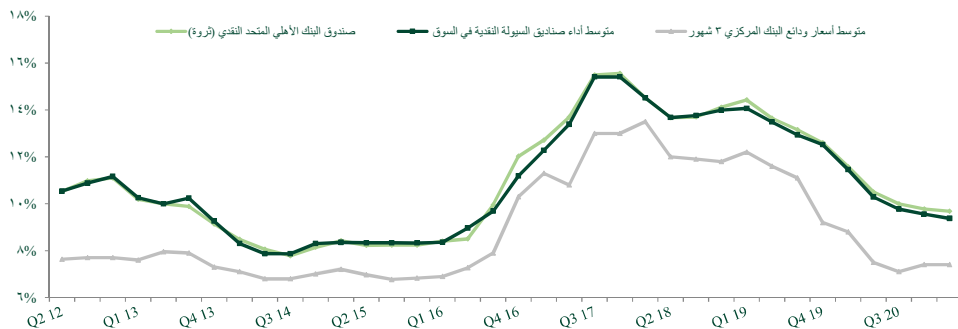
شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	يحيى عبد اللطيف
مساعد مدير الاستثمار	علي سلام

بيانات التواصل

بنك الأهلي المتحد
تليفون
العنوان الإلكتروني

١٩٠٧٢
<http://www.ahliunited.com/egypt/>

الأداء



تحليل السوق

أداء السوق

شهد الربع الأول من عام ٢٠٢١ تحسن تدريجي في المؤشرات الرئيسية تعود إلى مستويات ما قبل الجائحة بالإضافة إلى ذلك، شهد الاقتصاد العالمي تحسن ولكن بمعدلات مختلفة عبر الدول والقطاعات المختلفة، بسبب استمرار تأثير كوفيد-١٩ على التوقعات الاقتصادية.
وصلت استثمارات الجانب في الدين المصري إلى أعلى مستوى تاريخيا، مما عكس التدفقات الخارجية التي شهدتها عام ٢٠٢٠ بسبب انتشار فيروس كوفيد-١٩، حيث وصل إجمالي مقتنيات الأجانب من أون الخزنة والسندات إلى ٢٨,٥ مليار دولار حتى آخر فبراير.
وضعت جي بي مورجان مصر على قيد المراجعة للتأكد من جدارتها للالتزام إلى مؤشر السندات الحكومية - الأسواق الناشئة، مما قد يمنح مصر وزناً بنسبة ١,٨% في GBI-EM Global Diversified.
وقد بلغ متوسط العائد صافى على أون الخزنة خلال الربع الرابع من العام ٢٠٢٠، ١٣,٤٣%، ١٣,٤١%، ١٣,٤٠% و ١٣,٤٠% لإصدارات أون الخزنة لمدة ثلاث أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر والعام على التوالي.

التطورات الاقتصادية

ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢,٠% في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠/٢٠٢٠ من ٠,٧% في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠٢٠ مما يعني نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٤% في النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠٢٠ مقارنة بنمو ما قبل جائحة الكوفيد-١٩ بنسبة ٥,٦% في النصف الأول من ١٩/٢٠٢٠، تتوقع الحكومة أن يواصل نمو إجمالي الناتج المحلي تحسن تدريجي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢٠٢٠ حيث ارتفع إلى ٢,٨% في الربع الثالث و٥,٣% في الربع الرابع، مما يعني نسبة إجمالي الناتج المحلي المتوقع بـ ٢,٧% في السنة المالية ٢٠٢٠/٢١. ويعتبر الضغط على قطاع السياحة بالإضافة إلى تراجع الاستهلاك المحلي الخاص من العوامل المؤثرة على معدلات النمو.
تضاعف عجز الحساب الجاري من ١,٣٨ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٩/٢٠ إلى ٢,٧٩ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١. ترجع الزيادة في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي إلى تراجع عوائد قطاع السياحة إلى ٠,٣ مليار دولار فقط مقارنة بـ ٣,٤ مليار دولار في الربع الأول من ١٩/٢٠٢٠ قبل انتشار وباء كوفيد-١٩. عوض جزئياً زيادة التحويلات من الخارج التي زادت بنسبة ١٩,٩% من ٦,٦٣ مليار دولار إلى ٧,٩٥ مليار دولار انخفاض قطاع السياحة.
أعلنت مصر عن بيع سندات بقيمة ٣,٧٥ مليار دولار على ثلاث شرائح بأجل استحقاق خمس وعشرة وأربعين سنة. وجاء توزيع الإصدار على النحو التالي: ٧٥٠ مليون دولار في سندات لأجل ٥ سنوات بنسبة ٣,٨٧٥٪، ١,٥ مليار دولار في سندات لأجل ١٠ سنوات بنسبة ٥,٨٧٥٪، و ١,٥ مليار دولار في سندات لأجل ٤٠ سنة بنسبة ٧,٥٪.
قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ على أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨,٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩,٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ ١٠,٥% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتى نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت على مستويات التي وصلوا إليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.
أعلنت الحكومة عن مشروع ميزانيتها للسنة المالية ٢٠٢١/٢٢ التي تستهدف تحقيق فائض أولي بنسبة ١,٥٪ وعجز إجمالي بنسبة ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. تتفرص الميزانية زيادة بنسبة ١٦,٤٪ في إجمالي الإيرادات، في حين أن من المتوقع نمو الأجور بنسبة ١١,٤٪. الميزانية لم يوافق عليها البرلمان بعد ولم يوقعها الرئيس.
أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر مارس ليبلغ ٤٠,٣ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠,٢ مليار دولار خلال شهر فبراير. نلاحظ أن هذه الزيادة حدثت بالرغم من انخفاض قيمة الذهب الذي يملكه البنك المركزي بحوالي ١٤٠ مليون دولار بسبب انخفاض سعر الذهب العالمي. وأخيراً نلاحظ أن أخبار البنك المركزي بعدم إدراج عوائد السندات الدولية البالغة ٣,٧٥ مليار دولار في الاحتياطات الرسمية بل ضمها إلى احتياطات المستوى الثاني التي قفزت بمقدار ٣,١ مليار دولار لتصل إلى ٧,٨ مليار دولار أمريكي.
استقر معدل التضخم في شهر مارس ٢٠٢١ ليصل إلى ٤,٥% على نفس مستوى شهر فبراير، ويعتبر هذا أدنى مستوى منذ عشرة سنوات.

استراتيجية الاستثمار

يتجه مدير الاستثمار إلى زيادة مدة الصندوق بحظره، للاستفادة من العائد المرتفع المتوقع من التحسن الاقتصادي التدريجي بالإضافة إلى استمرار السياسة النقدية التوسعية.